



ملاحظة لفرق العمل: الأقسام التالية مستخرجة من النظام، ولا يمكن تنقيحها أو مراجعتها إلا من خلال البوابة الإلكترونية. **يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.**

وثيقة معلومات المشروع/  
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معاً)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 22 مارس/آذار، 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA22002



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع مشروع تكثيف الفلاحة المروية في تونس	الرقم التعريفي للمشروع P160245	البلد تونس
مجال الممارسة (الرئيسي) المياه	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 17 مايو/أيار، 2018	التاريخ التقديري للتقييم المسبق 02 أبريل/نيسان، 2018	المنطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المنفذة وزارة الفلاحة والموارد المائية	المقترض/المقترضون وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	أداة التمويل تمويل المشروعات الاستثمارية

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين موثوقية وكفاءة خدمات الري (السقي) والصرف وتعزيز روابط الأسواق للمنتجات المروية (السقوية) في مناطق مختارة.

المكونات

التحديث المؤسسي  
أعمال التحسينات وإعادة التأهيل  
مساندة التنمية الفلاحية وسبل الوصول إلى الأسواق  
تنسيق المشروع

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
23.70	(البلد) المقترض
140.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
8.00	المستوى المحلي: المنتفعون
<b>171.70</b>	التكلفة الكلية للمشروع

فئة تقييم التصنيف البيئي

باء- تقييم جزئي

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد



ملاحظة لفرق العمل: إلى هنا ينتهي المحتوى الذي أنتجه النظام، ومن هنا يمكن البدء في مراجعة وتنقيح هذه الوثيقة. **يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.**

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

## ب. المقدمة والسياق

### السياق القطري

1. بعد مرور 5 سنوات على ثورة 2011، أتمت تونس بنجاح مرحلة الانتقال السياسي، لكن ضعف الأداء الاقتصادي يفرض مخاطر على مكتسبات تقليص الفقر التي تحققت من قبل وعلى تشجيع المزيد من الشمول. وحققت منظمات المجتمع المدني، ومن بينها مجموعات الشباب، المزيد من المكاسب التي تمثلت في زيادة القدرة على التعبير عن آرائها وإيصال صوتها، ومارست ضغوطاً لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة والتخلص من الفساد. لكن المكاسب الاقتصادية الملموسة فيما يتعلق بزيادة آفاق الفرص الاقتصادية وتوفير فرص عمل بقيادة القطاع الخاص لشرائح السكان ستأخذ وقتاً أطول مما هو متوقع كي تتبلور على أرض الواقع. وفي حين تم خفض معدلات تفشي الفقر بنسبة 50% في السنوات ما بين 2000 و2014 (من 32% إلى 15.5%)، لا يزال العديد من الأسر المعيشية (التي تشمل بعض الشرائح المصنفة بوصفها من الطبقة المتوسطة) أعلى بقليل من خط الفقر، ما يجعلها عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية. وزاد انعدام المساواة بين المناطق مع زيادة تركيز الفقر في عدد قليل من المناطق في تونس.
2. يتمتع قطاع الفلاحة في تونس بإمكانات كامنة هائلة يمكن أن تساعد في تحقيق الرفاهية المشتركة. وتمثل الفلاحة 10% من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل صناعة الأغذية 10-12% من الصادرات. وزادت قيمة إنتاج المواد الغذائية في تونس بأكثر من 50% على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، وتبلغ قيمة هذا الإنتاج الآن 4 مليارات دولار. ويعيش حوالي 33% من التونسيين البالغ عددهم 10.9 مليون نسمة في مناطق ريفية، ويعتمد 50% منهم على الزراعة كسبيل لكسب العيش والتوظيف، وتمثل هذه النسبة 20% من قوة العمل. وفي بعض الأقاليم المتخلفة، يعتمد حوالي 80% من السكان في المناطق الريفية وجميع النساء تقريباً على الفلاحة للحصول على الدخل والتوظيف. وفي 2012، عمل ثلث عائلي الأسر المعيشية الفقيرة في الزراعة مقارنة بما بلغ 16% من الأسر غير الفقيرة.
3. هناك فجوات كبيرة بين النساء والرجال في كل من المشاركة في قوة العمل، والتوظيف، ومعدلات البطالة. وعلى الرغم من التاريخ الحافل بتشجيع المساواة بين الجنسين الذي يعود إلى الستينيات، لا تزال المرأة تشارك بنصيب أقل في قوة العمل مقارنة بالرجل، وتلك النسوة اللاتي يشاركن في قوة العمل يعانين من معدلات بطالة أعلى مما يعاني الرجال. وفي المناطق الريفية في الأقاليم المتخلفة تشارك المرأة (لا سيما فوق سن 30 سنة) على الأرجح في أعمال أسرية من دون أجر في المزارع، في حين يتم حجب العديد من النساء المتعلمات في هذه الأقاليم نفسها بحيث يكن غير قادرات على إيجاد فرصة عمل مع توفر القليل من الخيارات للانتقال إلى أماكن تنطوي على إمكانية إيجاد آفاق أفضل. وتم إجراء تحليل محدد بشأن المساواة بين الجنسين أثناء مرحلة إعداد المشروع للمساعدة في إثراء تصميم المشروع بالمعلومات.
4. تأثرت التنمية الفلاحية تأثراً قوياً بسبب تغير المناخ. ويبلغ نصيب الفرد من مصادر المياه المتجددة 420 مترًا مكعبًا في السنة، وهو أقل من الحد الأدنى لشحة المياه المطلقة. وتستخدم الفلاحة حوالي 80% من هذه الموارد. وبالفعل تأثرت تونس بموجة جفاف حادة في 2016 و2017 نجم عنها خفض هائل (بلغ 80%) في كميات المياه المخصصة للزراعة. وتشير التنبؤات إلى أن التغيرات المناخية ستزيد درجة الحرارة، وتقلل من معدلات هطول الأمطار، وزيادة معدلات التفاوت. وتؤدي زيادة درجة الحرارة (المقدرة بنحو درجة مئوية إلى اثنتين بحلول 2030) إلى زيادة استهلاك المياه، في حين يؤدي تراجع معدلات هطول الأمطار (بنسبة تبلغ 5 - 10%) إلى الحد من العرض. وتؤدي زيادة التفاوتات إلى زيادة معدلات حدوث موجات الجفاف والفيضانات وزيادة شدتها، مع زيادة الضغط على مكامن المياه الجوفية المجهدة بالفعل. وسيعمل ذلك على وجود تحديات اقتصادية كبيرة في المستقبل نظراً لأن الفلاحة المروية (السقوية) تساهم اليوم بحوالي 37% من المخرجات والمنتجات الفلاحية، و20% من الصادرات الفلاحية، وتمثل 8% فقط من الأراضي الفلاحية في تونس.
5. يتسم نطاق تعبئة المزيد من موارد المياه بأنه محدود للغاية في تونس. وسمحت الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية لتونس بتجميع معظم موارد المياه الشحيحة لديها، وتعبئة 92% من المصادر المتجددة، وتقديمها حيث تكون هناك حاجة ماسة إليها. وتعتبر الاستثمارات

### السياق القطاعي والمؤسسي

في البنية التحتية للري هي الأهم مقارنة بالقطاعات الفلاحية الفرعية الأخرى حيث بلغت هذه الاستثمارات 35% من إجمالي الاستثمارات الفلاحية في السنوات العشر الماضية، وأدى ذلك إلى استصلاح وتطوير 410 ألف هكتار مجهزة للري، ويمثل هذا الرقم 95% من الإمكانيات المقدرة. وتتركز المناطق المروية (السقوية) في الشمال (48%)، يأتي بعدها في الترتيب مناطق الوسط (36%)، والجنوب (16%). وحوالي 53% من المناطق المجهزة موزعة على شبكات الري العمومية، في حين توزع النسبة المتبقية البالغة 47% على شبكات خاصة. وثلاثا المساحة المروية (السقوية) في تونس مزودة بتقنيات ري ذات كفاءة (نظام ري بالرش والتنقيط). وعلاوة على ذلك، فلدى تونس برنامج عريق يشمل على ممارسات مبتكرة، مثل إعادة التغذية الاصطناعية لمكامن المياه الجوفية، وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، حتى وإن كان ذلك على مساحات سطحية محدودة.

6. تدرك الحكومة التونسية ضرورة الانتقال من الاستجابة على جانب العرض (زيادة تعبئة موارد المياه) إلى نهج إدارة الطلب (تحسين الكفاءة الشاملة وتشجيع الاستخدام الأكثر إنتاجاً للمياه) بهدف تحسين القدرة الشاملة على مجابهة الصدمات المناخية. ومن الممكن أن يأتي التحسن في إدارة الطلب من مزيج من التحسينات المادية، ووجود مؤسسات أكثر خضوعاً للمساءلة، وتقديم المساندة للفلاحين في تحسين القيمة الفلاحية المضافة.

7. يُعتبر هذا التحول في النهج أكثر إلحاحاً في شمال البلاد حيث تتركز 63% من مناطق الري العمومي وحيث يتم استخراج معظم موارد المياه. ونجد أن شبكات الري العمومي التي تم بناؤها منذ 20 - 40 سنة تدور في حلقة مفرغة من تدني القيمة المضافة إلى تدني معدلات استرداد التكاليف، مع نقص الصيانة وتدني معدلات الخدمة. وهناك بعض المناطق المجهزة لاستخدام شبكات الري ولكنها غير مستغلة (تقارب 20%)؛ ويُلاحظ أن كثافة المحاصيل أقل من الإمكانيات الكامنة (90% مقابل 120%)؛ وبعض المحاصيل المزروعة في هذه المناطق المجهزة للري لا يتم ربيها (مثل الحبوب، وأشجار الزيتون)؛ وبوجه عام هناك هامش زيادة كبير في متوسط غلة المحاصيل المروية (السقوية). وتشير التقديرات إلى أن خسائر النقل تبلغ 40% من المياه المستخدمة، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف ضخ المياه لكل متر مكعب يتم توصيله للمستخدم النهائي.

8. تتمثل الأولوية الخاصة بالارتقاء بأداء هذا القطاع الفرعي والوصول إلى التحقيق الكامل لإمكاناته في تقديم خدمات موثوقة للمستخدمين. ويعتبر انعدام الثقة في الخدمات من المعوقات القوية التي تحول دون تكثيف الفلاحة القائمة على شبكات الري، ولن يرغب الفلاحون في المخاطرة بالانخراط في إنتاج محاصيل أعلى ربحية إذا كان ذلك ينطوي على زيادة احتمالية خسارة الإنتاج في حالة وجود خلل فني في شبكة الري. وأياً ما كان الأمر، فإن تقادم شبكات الري في شمال تونس يؤدي إلى تكرار الأعطال وتوقف الخدمة لمدة أسابيع في موسم الري.

9. زاد على تراجع أداء القطاع الفرعي للري وجود هيكل مؤسسي لا يضمن تحقيق القدر الكافي من مساهمة مقدمي الخدمة أمام المستخدمين (في تقديم الخدمات) ومساهمة المستخدمين أمام مقدمي الخدمة (في الدفع مقابل الخدمة). وتحتمل حالاً المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية مسؤولية عمليات تشغيل الشبكات الرئيسية، في حين تُكلف مجامع التنمية الفلاحية بتوزيع المياه. ويمثل تمهيد المسؤوليات بين المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية، والضعف الجوهرية الذي تعاني منه هذه المديرية التي تعتبر أجهزة إدارية عمومية معنية بتقديم خدمة تجارية، وعدم استقلاليتها المالية نظراً لأنها تعتمد على إجراءات موازنة سنوية، وانعدام التمكين من أسباب القوة وعدم توفر القدرات لدى هذه المجامع، الأسباب الرئيسية لإخفاق النظام الحالي.

10. هناك دراسة تم القيام بها أثناء إعداد المشروع حددت الخيارات المختلفة لإنشاء كيانات لإدارة شبكات الري تتسم بالاستقلالية والسلامة المالية ومراعاة مصالح العملاء. والمبدأ العام هو أن تكون الهيئات ذات الصبغة المؤسسية والحجم المناسب مسؤولة بصورة تامة عن تقديم خدمات الري والصرف وتخضع للمساءلة أمام المستخدمين. ومن الضروري أن تُدار هذه الهيئات على أساس تجاري مع تحقيق الصالح العام في الوقت نفسه. وهناك تشديد في عملية إضفاء الصبغة المؤسسية يتمثل في ضرورة تأصيل ثقافة تقديم الخدمة بحيث يصبح المستخدم عميلاً. وهناك سمة شائعة في أي خيار تتمثل في الحاجة إلى اتفاق واضح وتأييد من جانب أصحاب المصلحة بشأن الإصلاحات المؤسسية، والدعوة إلى عملية قوية لمشاركة أصحاب المصلحة. وتتضمن الخيارات التي تم تحليلها: (1) المؤسسة العمومية؛ (2) الشركة العمومية ذات الطابع المؤسسي (المؤسسة المملوكة للدولة)؛ (3) الشركة المشتركة بين القطاعين العام والخاص وأغلبية رأس مالها من القطاع العام؛ (4) الشركة المشتركة بين القطاعين العام والخاص وأغلبية رأس مالها من القطاع الخاص؛ (5) رابطة أو شركة فلاحين (شكل من أشكال تطور المجامع الفلاحية). وبالنسبة لسبع شبكات ري كبرى كائنة في الشمال الغربي ويستهدفها هذا المشروع، يتمثل الخيار المقترح في شركة شبه عمومية بمشاركة من القطاع الخاص. لكن أيًا ما كان الأمر، يستلزم ذلك في البداية إنشاء مؤسسة مملوكة للدولة، وفتح باب المساهمة في رأس مالها أمام مستثمرين من القطاع الخاص بعد عدد قليل من السنوات، بمجرد استيفاء الشروط (وجود سجلات فنية ومالية ملائمة، ومستوى معقول من استرداد التكاليف). وبالنسبة لشبكة ري واحدة يستهدفها هذا المشروع، يتمثل الخيار المقترح في رابطة أو شركة فلاحين تأخذ في الاعتبار الحجم الأصغر مع ترابط اجتماعي على نحو كاف. وتلتزم الحكومة بإجراء الإصلاحات، وقد أظهرت المشاورات التي تم إجراؤها أثناء إعداد المشروع توافقاً واسع النطاق، ووجد أن جميع أصحاب المصلحة على

ويعي بأن الموقف الحالي لا يمكن أن يستمر.

11. تم الإقرار بأن رسوم خدمات الري (تعرفة المياه) تمثل أداة اقتصادية أساسية لإدارة الموارد المائية منذ زمن بعيد في تونس. ونظرًا لبقائها عند مستوى متدن للغاية في الثمانينيات، فقد تمت زيادتها بصورة جوهرية في التسعينيات بهدف تحقيق الاسترداد الكامل لتكاليف التشغيل والصيانة. لكنها تجمدت منذ 2002، ونتيجة لذلك، فإنها لا تغطي التكاليف المتزايدة لخدمات المياه. وتغطي التعرفة الحالية في المتوسط 50-60% من تكاليف التشغيل والصيانة الحالية، ولا يشمل ذلك رسوم التجديد. وتبين التجارب الدولية أن التحسن في خدمات المياه يمثل حافزًا للفلاحين لقبول الزيادة في التعرفة وتحسين معدلات تحصيل الرسوم. وبالتوازي مع ذلك، فإن زيادة كفاءة النقل يمكن أن تقلل تكاليف التشغيل والصيانة، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة من رسوم المياه تُستخدم لضخ مياه تُفقد قبل توصيلها إلى المستخدم النهائي أو مياه لا تتم المحاسبة عنها.

12. تم النظر بعين الاعتبار في اجتذاب التمويل من القطاع الخاص من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية وتحسينها. وتبين التجارب الدولية في قطاع الري (السقي) والقطاعات الأخرى أنه ليس مجديًا إبرام معاملة ذات قيمة مع القطاع الخاص في ظل الأوضاع الحالية. لكن أيًا ما كان الأمر، فإن ضم العديد من شبكات الري تحت مظلة هيئة واحدة ذات حجم مناسب ولديها سجلات مناسبة من الإنجازات من خلال إنشاء مؤسسة مملوكة للدولة سيعمل على تعبئة رؤوس الأموال من القطاع الخاص في مرحلة لاحقة، وبالتالي تعظيم التمويل من أجل التنمية. ومن خلال نقل مسؤولية تقديم خدمات الري والصرف من جهة إدارية إلى مؤسسة فعلية مملوكة للدولة، أي كيان اعتباري يدار بصورة تجارية تامة، فإن هذا المشروع يتوافق مع الإصلاحات الجارية من جانب الحكومة في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة.

13. مع تأمين خدمات الري، سيُتاح العديد من فرص السوق بالنسبة للفلاحة السقوية في تونس، ويشمل ذلك أشجار الفاكهة، والمحاصيل الصناعية، ومحاصيل الخضروات، والري التكميلي للحبوب ومحاصيل الأعلاف، إلخ. لكن على الرغم من الخطط المتعاقبة التي جعلت تطوير سلاسل القيمة أولوية، لا يزال تصنيع المنتجات الفلاحية دون التوقعات. على سبيل المثال، لا يزال تصدير معظم زيت الزيتون سائبًا (أي دون تعبئة)، وكذلك الموالج، و75% من إنتاج الطماطم في تونس يُستخدم كمخدرات منخفضة القيمة في صناعة صلصة الطماطم المركزة، بدلًا من تصدير الطماطم الطازجة. وفي الوقت نفسه، يوجد قدر كبير من فائض القدرات الإضافية في مجال التصنيع الغذائي، ما يظهر ضعف الروابط بين الإنتاج والتحويل. ويرتبط ذلك ارتباطًا كبيرة باهتراء أنظمة الإنتاج وغياب جمعيات الفلاحين القادرة على إدارة أعمال تخزين وتصنيع وترويج منتجات أعضائها. وبناء عليه، قررت الحكومة ربط إعادة تأهيل الري بمساندة قوية لتطوير سلاسل قيمة التصنيع الغذائي ذات القيمة المضافة الأعلى. وهذا النهج الأكثر شمولية يمثل تحولًا نموذجيًا عن المشروعات السابقة.

14. اتفقت الحكومة والبنك الدولي على تنفيذ آلية مساندة منسقة لسلاسل القيمة في جميع المشروعات الممولة من البنك الدولي للإتشاء والتعمير التي تنطوي على مثل هذه الأنشطة في تونس بهدف تفادي ازدواجية الجهود في نفس المناطق الجغرافية لتحقيق وفورات الحجم. ويجري تكوين فريق عمل مشترك متعدد الجهات تحقيقًا لهذه الغاية مع مساندة مالية تم الالتزام بتقديدها في إطار 3 مشروعات جارية أو تمت الموافقة عليها مؤخرًا، وهي على وجه التحديد المشروع الثالث لتنمية الصادرات (P132381)، ومشروع تحسين الإنتاج الحيواني والتسويق (P151030)، ومشروع مبادرة تشغيل الشباب (P158138). وسيساند هذا المشروع أيضًا توسيع نطاق أنشطة فريق العمل المشار إليه ليشمل سلاسل القيمة الإضافية لمنتجات الفلاحة المرورية، والتي ليست موجودة بالفعل في مشروعات أخرى. وأثناء الإعداد، تم النظر بعين الاعتبار أيضًا في تضافر الجهود التشغيلية مع مشروع تحسين الإنتاج الحيواني والتسويق خارج نطاق تنسيق سلاسل القيمة.

15. ستساهم أنشطة التنمية الفلاحية في إطار هذا المشروع في جذب التمويل من القطاع الخاص. وسيستفيد هذا المشروع من المكون الخاص بالمنح المقابلة ليس فقط لجذب الاستثمارات من جانب الفلاحين المحليين في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، ولكن أيضًا في أنشطة التخفيف من المخاطر التي تستفيد من استثمارات القطاع الخاص (على سبيل المثال، الخدمات اللوجستية المتعلقة بسلاسل التبريد). وتجري حاليًا دراسة التدخل الممكن من جانب مؤسسة التمويل الدولية دعمًا لتطوير سلاسل القيمة وبالتنسيق مع فريق العمل المعني. ومن الضروري أيضًا تنسيق الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروع مع خطة الدعم النقدي العمومي المنفذة من جانب وكالة النهوض بالاستثمار وفق قانون الاستثمار.

### ج. الهدف الإنمائي المقترح

ملاحظة لفرق العمل: تم تحديد واستكمال الهدف الإنمائي للمشروع بصورة مسبقة من صحيفة بيانات المشروع لأول مرة بما يلائم القارئ. وبالتالي، يرجى التحديث عندما يتم التغيير في صحيفة البيانات. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.



الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)  
يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين موثوقية خدمات الري والصرف والكفاءة الفنية والمالية لها وتعزيز روابط الأسواق للمنتجات المروية (السقوية) في مناطق مختارة.

#### النتائج الرئيسية

16. تتمثل مؤشرات النتائج على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع فيما يلي:

- أ. خفض عدد الأيام التي يحدث فيها انقطاع لخدمات المياه في السنة (%)
- ب. كفاءة شبكات الري (%)
- ج. نسبة استرداد تكاليف التشغيل والصيانة (%)
- د. حصة قيمة الإنتاج المسوقة من خلال ترتيبات تعاقدية في إطار سلاسل القيمة (%)

#### د. وصف المشروع

##### المكون 1: التحديث المؤسسي

17. **المكون الفرعي 1.1: إنشاء هيئة جديدة لإدارة شبكات الري.** سيمول هذا المكون الفرعي تكاليف إنشاء هيئة جديدة ومستقلة لإدارة شبكات الري - أو مشغل/شركة تشغيل شبكات الري - تكون مسؤولة عن تقديم خدمات ري محسنة وأكثر موثوقية. وسيضمن ذلك تمويل الخدمات الاستشارية الخاصة بالمعاملات والعمليات، وتزويد شركة التشغيل المنشأة حديثاً بأفضل معدات وأدوات التشغيل والصيانة (برمجيات، إلخ)، ودفع الدعم النقدي لأعمال التشغيل والصيانة المؤقتة، وبناء قدرات موظفي شركة التشغيل. وسيتم تعديل دور مجامع التنمية الفلاحية القائمة بما يتناسب مع النموذج المؤسسي الجديد مع تعزيز قدراتها للاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة.

أ. سيساند الاستشاريون الذين يعملون بمثابة مستشارين للمعاملات والعمليات (1) الإنشاء القانوني لشركة التشغيل الجديدة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالأصول ونقل الموظفين وجدوى فتح باب المساهمة في رأس مالها أمام القطاع الخاص؛ (2) تحديد الشروط القانونية - يشمل ذلك الهيكل الجديد للتعرف - ومعايير الأداء الخاصة بوظائف التشغيل والصيانة التي يتم إعطاء تفويض للقيام بها؛ (3) عملية متعمقة لمشاركة الفلاحين لضمان فهم النموذج المؤسسي المقترح وتحمل المسؤولية بشأنه؛ (4) إنشاء وظيفة (وحدة) علاقات العملاء والوظائف الرئيسية الأخرى لدى شركة التشغيل الجديدة؛ (5) تقييم قدرات موظفي المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية والمجامع الفلاحية ومتطلبات التدريب قبل نقلهم إلى شركة التشغيل الجديدة.

ب. سيتم دفع الدعم النقدي لشركة التشغيل بصورة مؤقتة لتغطية الفجوة بين التكاليف الفعلية لأعمال التشغيل والصيانة والحصيلة المتوقعة من رسوم خدمات الري. وسيقبل هذا الدعم النقدي بمرور الوقت مع زيادة أسعار التعرفة والرسوم ومعدلات التحصيل. وسيتم تحديد مبلغ الدعم النقدي السنوي في عقد يستند إلى الأداء موقع بين وزارة الفلاحة وشركة التشغيل.

ج. سيتم تمويل برمجيات التشغيل والمبنى المكتبي والمعدات اللازمة حسب الحاجة للسماح لشركة التشغيل بتقديم خدمات ري موثوقة، والاضطلاع بوظائف علاقات العملاء لديها.

د. ستعمل أنشطة التدريب على تعزيز قدرات شركات التشغيل المعنية بإدارة الري، ومجامع التنمية الفلاحية، والسلطات العمومية المسؤولة عن مراقبتها. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للبعد الخاص بالمساواة بين الجنسين في الطريقة التي تعمل بها مجامع التنمية الفلاحية المعاد تصميمها والكيانات الجديدة لإدارة الري.

18. **المكون الفرعي 2.1: تحسين كفاءة شبكات الري.** سيمول هذا المكون الفرعي الخدمات الاستشارية اللازمة لوضع نظام معلومات للري، وتجربة أنظمة إدارة المياه في الحقول، ووضع نظام تنبيه وإنذار خاص بالري (بناء على متطلبات المياه الخاصة بالمحاصيل) لمساعدة الفلاحين على استخدام المياه المخصصة لهم بأقصى قدر من الكفاءة وتحسين أساليب المحاسبة عن المياه. وسيتم وضع آلية للمساءلة ومتابعة مدى رضا مستخدمي خدمات الري.

##### المكون 2: أعمال التحسينات وإعادة التأهيل

19. **المكون الفرعي 1-2: السلع والخدمات العامة.** سيمول هذا المكون الفرعي الخدمات الاستشارية دعماً لدور المديرية الجهوية للتنمية

الفلاحة بصفتها مالكة للمشروع ومسؤولة عنه (المساعدة في إدارة المشروع)، وكذلك السلع والمستلزمات والخدمات التي يتم شراؤها على المستوى المركزي تحقيقاً لوفورات الحجم.

أ. تدخل المساعدة في إدارة المشروع ضمن عملية تقديم المهارات المحددة للمديريات الجهوية للتنمية الفلاحية التي تفتقر إليها بالفعل بهدف توفير قدرات إدارة العقود والمهارات الفنية للتشغيل والصيانة. وستغطي هذه المهارات جميع المجالات الضرورية لإجراء العمليات من الناحية الفنية والإدارية والتنظيمية والمالية ومن وجهة نظر إدارة المشروع في مرحلة الإنشاءات ومرحلة ما بعد الإنشاءات. وستتضمن خدمات المساعدة في إدارة المشروع وضع إرشادات فنية وإعداد أدوات للاستخدام على المستوى الوطني وإعداد وثائق المناقصات الخاصة بالسلع والمستلزمات التي يتم شراؤها على المستوى المركزي.

ب. تتضمن السلع والمستلزمات التي يتم شراؤها مركزياً وكذلك الخدمات التي يتم التعاقد عليها على المستوى المركزي توريد العدادات وصمامات التدفق، واستخدام عقد إطاري ومسح طبوغرافي وإنشاء نظام معلومات جغرافية تقوم بإدارته شركة التشغيل.

**20. المكون الفرعي 2-2: أعمال التحسينات وإعادة التأهيل.** سيمول هذا المكون الفرعي الخدمات الهندسية وأعمال إعادة التأهيل وأعمال التحسين لما يبلغ 7 شبكات ري وصرف على مساحة تبلغ 21920 هكتاراً، وتوسيع نطاق أعمال الري على مساحة تبلغ 470 هكتاراً، بالإضافة إلى بعض الطرق الإضافية وأعمال صرف جديدة لما يبلغ 4 شبكات إضافية تغطي حوالي 5100 هكتار.

أ. ستتضمن الخدمات الهندسية ما يلي: (1) استكمال الدراسات المتاحة الخاصة بالمشروع، حسب الاحتياج؛ (2) أعمال الجدولة والتنسيق وإدارة الموقع؛ (3) إدارة تنفيذ عقود الأشغال؛ (4) مساعدة السلطة المتعاقدة في قبول الأعمال بصورة مؤقتة وبصورة نهائية. وسيتم إعداد عقد خدمات استشارية لكل مديرية جهوية للتنمية الفلاحية.

ب. تتضمن أعمال التحسينات وإعادة التأهيل: (1) تجديد محطات ضخ المياه (محطات الرفع)، مع زيادة قدرتها في بعض الحالات، وإنشاء محطات رفع جديدة؛ (2) تجديد الخزانات الموجودة وإنشاء خزانات جديدة؛ (3) تجديد جميع معدات خطوط الأنابيب (المواسير) الرئيسية، وإحلال الأجزاء المتقادمة أو ذات الحجم الأقل، وإنشاء خطوط رئيسية جديدة؛ (4) تجديد وتحسين شبكات التوزيع؛ (5) إنشاء أنظمة إدارة عن بعد؛ (6) إعادة تأهيل طرق الخطوط المغذية وطرق الخدمات والقنوات التي في حالة سيئة؛ (7) إنشاء شبكات صرف في بعض أجزاء شبكات الري.

**21.** يتضمن هذا المكون أيضاً تكاليف تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المرتبطة بأعمال الإنشاءات التي يمولها هذا المشروع. وتتواجد البنية التحتية الجديدة بصورة رئيسية في أراضٍ عامة. وستحمل الحكومة تكلفة التعويضات التي سيتم دفعها للمتضررين من المشروع، إن وجد أي متضرر.

### المكون 3: مساندة التنمية الفلاحية وسبل الوصول إلى الأسواق

**22. المكون الفرعي 3-1: تعزيز قدرات مزارعي المحاصيل والمنتجين (وجميعيات المنتجين والمزارعين) وربطهم بالأسواق.** يتمثل الهدف من وراء ذلك في تحسين إدارة المزارع ومجامع المزارعين والمنتجين من خلال تقديم الخدمات الاستشارية بهدف تحقيق أرباح إنتاجية وإضافة قيمة للإنتاج. ويتمثل الإخفاق الرئيسي للسوق الذي يعالجه هذا المكون الفرعي في عدم اكتمال المعلومات وإخفاقات أعمال التنسيق. وسيتم دمج توصيات خطة مكافحة الآفات التي اعتمدها حكومة تونس لهذا المشروع في تصميم الأنشطة الفرعية الخاصة بهذا المكون، إن دعت الحاجة إلى ذلك. وسيتم تصميم هذا المكون مع تركيز قوي على المساواة بين الجنسين. وستتضمن الأنشطة المنفذة ضمن هذا المكون الفرعي:

أ. خدمات استشارية من أجل إعداد خطة تنمية فلاحية متكاملة وتشاركية ومساندة تنفيذها لكل شبكة ري تدخل في نطاق هذا المشروع. وستستند هذه الخطة إلى تحليل اقتصادي واجتماعي وفلاحي للإدارة الحالية لكل شبكة ري: فئات الفلاحين، والمحاصيل، وأنظمة الإنتاج، وروابط السوق، ومشتريات المستلزمات، وقنوات التسويق، إلخ. وسيتم اعتماد هذه الخطة من خلال كل فئة من أصحاب المصلحة قبل الاشتراك في خدمة المياه المقدمة من هيئات إدارة الري المنشأة حديثاً. وستتضمن، إن اقتضت الضرورة، إنشاء نماذج تجمع، على سبيل المثال، تحالفات إنتاجية وأشكال أخرى من الفلاحة التعاقدية، كما ستختار سلاسل القيمة ذات الأولوية للنظر فيها بعين الاعتبار في إطار المكون الفرعي 2.3 بالتنسيق مع فريق العمل المشترك بين الهيئات المعني بتطوير سلاسل القيمة (TFDCV)، وستتضمن مساندة محددة للنساء ومجموعات الشباب في إطار نهج شامل للجميع، على سبيل المثال، أنشطة مخصصة لزيادة الوعي وجلسات تدريب لزيادة معارفهم بشأن فرص السوق، وتمكينهم اقتصادياً بتوظيف جميع فرص التدريب والاستثمار المقدمة في إطار هذا المكون.

ب. خدمات استشارية لإجراء تحليل متعمق بشأن حيازات الأراضي بموجب حقوق امتياز "للقطاع المنظم" بهدف الشروع في إجراء حوار مع أصحاب حقوق الامتياز بشأن فرص إضافة القيمة، وخلق فرص العمل، ونماذج التجمع.

ج. المساندة المباشرة - في صورة توجيه أثناء الأداء وتدريب ومعدات صغيرة - لجمعية المنتجين القائمة، وكذلك لتسهيل ظهور وتعزيز نماذج التجمع بناء على التوصيات الواردة في خطة التنمية الفلاحية - لا سيما التحالفات الإنتاجية. وسيتم، على وجه

الخصوص، إيلاء اهتمام خاص للغاية بدمج البعد المعني بالمساواة بين الجنسين في تصميم التحالفات الإنتاجية.

د. تقديم المساعدة لتعميم ونشر نتائج الأبحاث من خلال مذكرات تفاهم مع المعاهد المتخصصة (المعهد الوطني للبحوث الفلاحية، والمعهد الوطني للزراعات الكبرى، وغيرهما)، ومجموعات مهنية مشتركة من أجل إدارة تكاليف التشغيل والمعدات الصغيرة. وستتضمن الأنشطة التي ستتم مساندة: تقديم بيانات عملية في حقول الفلاحين توضح التحسينات المتعددة التي تم إدخالها والحبوب المعتمدة، ومتابعة إدارة المياه وخصوبة التربة، وتحسين المعايير الاسترشادية الفنية والاقتصادية، وتقديم المساعدة لمتابعة جودة المنتجات. وسيتم تقدير الاحتياجات بناء على خطط التنمية الفلاحية وتحليلات سلاسل القيمة التي يتم القيام بها في إطار المكون الفرعي 2.3.

23. **المكون الفرعي 2-3: تحسين تسويق المنتجات وتطوير سلاسل قيمة تنافسية.** يعالج هذا المكون الفرعي الثاني أوجه الإخفاق في عملية التنسيق وعدم اتساق المعلومات في سلاسل القيمة الفلاحية. ويتضمن هذا المكون الفرعي مساندة في صورة فتح آفاق تجارية والترويج لجودة المنتجات (اعتماد المنتجات ووضع بطاقات تعريف لها، والمؤشرات الجغرافية). وسيساند هذا المكون تمويل الاستثمارات الخاصة والتعاونية في مجال تحديث سلاسل الإمداد والبنية التحتية الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد مع التركيز على (1) إضافة القيمة المحلية؛ و(2) المجموعات النسائية. وستتضمن الأنشطة الواردة ضمن هذا المكون الفرعي:

- أ. خدمات استشارية ومعدات وتكاليف تشغيل لإجراء دراسات السوق والتحليلات الاستراتيجية من أجل سلاسل قيمة واعدة، وضمان التنسيق الكافي لمساندة تطوير سلاسل القيمة مع العمليات الأخرى الجارية الممولة من البنك الدولي في الأقاليم نفسها (انظر الفقرة 14)، والمساعدة في إعداد وتنفيذ مقترحات استثمار يتم تمويلها في إطار آلية المنح المقابلة مع التركيز بصورة خاصة على مجموعات النساء والشباب.
- ب. خدمات استشارية وخدمات أخرى خلاف الخدمات الاستشارية ومعدات وتكاليف تشغيل من أجل تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى ترويج جودة المنتجات (منتديات تشاور بين أصحاب المصلحة، واعتماد المنتجات ووضع بطاقات تعريف لها، والمؤشرات الجغرافية، وأنشطة الاتصال والتواصل، والحملات الإعلانية)، مع التركيز على تعزيز وتجميع نطاق المبادرات الناجحة.
- ج. تنفيذ آلية المنح المقابلة لمساندة تمويل الاستثمارات الخاصة والتعاونية في مجال تحديث المزارع، وبناء القدرات الفنية، وأنشطة التسويق، والبنية التحتية لمعاملات ما بعد الحصاد في سلاسل قيمة مختارة، وفي الوقت نفسه ضمان التكامل مع البرنامج الحكومي القائم المنفذ بمعرفة وكالة النهوض بالاستثمار مع المشروعات الأخرى الممولة من البنك الدولي. وبوجه عام، سيضمن تصميم آلية المنح المقابلة بعداً قوياً يخصص المساواة بين الجنسين.

#### المكون 4: إدارة المشروع

سيساند هذا المكون إنشاء وتشغيل وحدة لإدارة المشروع في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن تنسيق المشروع وإدارته، وأنشطة المتابعة والتقييم، والجوانب المالية والتعاقدية. وستقوم بتجميع تقارير من آليات الآراء التقييمية الخاصة بمشاركة المواطنين في إطار هذا المشروع (من خلال شركة التشغيل والمجامع الفلاحية، إلخ). ومن خلال تقديم السلع والمستلزمات والخدمات الاستشارية وبرامج التدريب، سيغطي هذا المكون ما يلي: (1) تكلفة المعدات الخاصة بالوحدة؛ (2) تدريب موظفي وحدة إدارة المشروع؛ (3) تكلفة الخبراء المعيّنين لمدد قصيرة؛ (4) دراسات تقييم الأثر؛ (5) أعمال التدريب، والاتصال والتواصل، والخبرات الفنية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمشروع؛ (6) تكاليف التشغيل الإضافية الخاصة بالمشروع على المستويين المركزي والجهوي. وستتحمل الحكومة رواتب موظفي وحدة إدارة المشروع وتكاليف أعمال مراجعة حسابات المشروع.

#### هـ. التنفيذ

#### الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

24. **الجهة التي تتولى إدارة تنفيذ المشروع.** ستتولى وزارة الفلاحة تنفيذ المشروع. وتتمتع وزارة الفلاحة بخبرة طويلة في العمل مع البنك الدولي تم اكتسابها من مشروعات عديدة في مجال إمدادات مياه الشرب والري، وكان آخر مشروع هو المشروع الاستثماري الثاني في قطاع المياه الذي تم إقفاله مؤخرًا. وستكون المديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية بوزارة الفلاحة مسؤولة عن التنسيق العام للمشروع. وستكون مسؤولة بصورة مباشرة عن تنفيذ المكون 1، والمكون الفرعي 1.2، والمكون 3، وسيكون تنفيذ المكون 3 في إطار تعاون وثيق مع المديرية العمومية للإنتاج الفلاحي.

25. **التنفيذ على المستوى الجهوي.** سيكون المكتب الجهوي للتنمية الفلاحية (المديريات الجهوية للتنمية الفلاحية) في المحافظات الست (بيجا وبزررت وجندبة ونابويل وصفاقس وسليانة) مسؤولاً عن تنفيذ المكون 2.2. وستكون المديريات الجهوية للتنمية الفلاحية مسؤولة عن مراقبة جميع أعمال الإنشاءات وأنشطة الإشراف على الإنشاءات، ويشمل ذلك أعمال التوريدات والتعاقدات ذات الصلة والإدارة المالية



في نطاق اختصاص كل منها (أي الجهة الخاصة بها). وستشارك أيضاً في تنفيذ أنشطة محددة في إطار المكون 1 والمكون 3 وفي متابعة جميع الأنشطة في الجهة المعنية (نطاق اختصاص المديرية).

**26. وحدة إدارة المشروع.** سيتم إنشاء وحدة لتنفيذ المشروع بالمديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية لتعزيز قدرات المديرية والمديرية العمومية للإنتاج الفلاحي، والمديريات الجهوية للتنمية الفلاحية في تنفيذ المشروع. وستضم وحدة إدارة المشروع موظفين معينين من وزارة الفلاحة. وستتم الاستعانة بخبراء يتم تعيينهم في مدد قصيرة لتولي جوانب المشروع لا سيما السياسات الوقائية. وعلى المستوى الجهوي، ستتيح المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية موظفيها الدائمين للعمل نصف دوام. وعلاوة على ذلك، ومع أخذ حمل العمل المتوقع في الاعتبار في الاعتبار، سيكون لدى وحدة إدارة المشروع موظفون متفرغون في المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية التي تكون فيها أنشطة المشروع مهمة للغاية. وسيتم إنشاء وحدة إدارة المشروع بعد مصادقة البرلمان التونسي على اتفاقية القرض، وسيتم تعيين موظفيها فيما بعد. وفي الوقت نفسه، سيقوم فريق العمل التابع للمديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية والمديرية العمومية للإنتاج الفلاحي الذي يعمل بالفعل في إعداد هذا المشروع بمواصلة العمل على تنفيذه.

**27. تطوير سلسلة القيمة وآلية المنح المقابلة.** ستقوم المديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية بتكليف فريق العمل المعني بتطوير سلاسل القيمة الذي سيسانده البنك الدولي بمجرد تكوينه لإجراء دراسات السوق وتحليلات سلاسل القيمة الإستراتيجية وتنسيق المساندة المقدمة لتطوير سلاسل القيمة في إطار المكون الفرعي 2.3. وستقوم وحدة إدارة المشروع بإدارة هذه الأنشطة بالتنسيق مع المشروعات الأخرى الممولة من البنك الدولي. وسيتم تكليف وكالة النهوض بالاستثمار في إطار نطاق اختصاصها بإدارة آلية المنح المقابلة في إطار هذا المكون نفسه. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية من ناحية، وفريق العمل المعني بتطوير سلاسل القيمة ووكالة النهوض بالاستثمار من ناحية أخرى. وسيتم إنشاء آلية للمنح المقابلة كبرنامج خاص لدى وكالة النهوض بالاستثمار بمعايير استهداف وتأهيل تتوافق مع المشروعات الأخرى الممولة من البنك الدولي لضمان التآزر وتضافر الجهود. وسيتم تشكيل لجنة لاختيار المشروعات الفرعية لغرض تنفيذ عملية الاختيار الخاصة بهذا المشروع. وستتبع وكالة النهوض بالاستثمار الإجراءات المنتظمة الخاصة بها التي يتم العمل بها وفق قانون الاستثمار وستعمل مع الوكالات الجهوية التابعة لها لتنفيذ آلية المنح المقابلة. ولن يتم صرف أي أموال بموجب آلية المنح المقابلة ما لم يتم إعداد دليل المنح المقابلة على نحو مرض للبنك الدولي وتشكيل اللجنة المعنية باختيار المشروعات الفرعية. وفي نهاية المطاف، سيتم توقيع عدد من العقود مع العديد من الوكالات والهيئات (المنظمات) لغرض تنفيذ أنشطة محددة في إطار المكون 3. وقد ورد تحديد هذه العقود (أو سيتم ذلك إذا لم يتحدد بعد) في خطة التوريدات الخاصة بالمشروع.

**28. شركة تشغيل شبكات الري.** بعد المشاورات التي تمت أثناء مرحلة إعداد المشروع، تعتزم وزارة الفلاحة إنشاء مؤسسة منفردة مملوكة للدولة تكون مسؤولة عن جميع شبكات الري والصرف التي ستم إعادة تأهيلها بموجب هذا المشروع والكاننة في الشمال الغربي من البلاد (في محافظات بيجا، وجندوبة، وبنزرت، وسيليانا). وستقوم شركة التشغيل بتنفيذ أنشطة التشغيل والصيانة بمجرد نقلها من المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية. وستحصل هذه الشركة على دعم نقدي للقيام بأعمال التشغيل والصيانة كما ورد في اتفاقية البرنامج الموقعة مع وزارة الفلاحة. وحتى يتم إنشاء هذه الشركة، ستستمر المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية في مباشرة أنشطة التشغيل والصيانة.

**29. التوجيه في مجال السياسة العامة.** ثمة اعتراف وإقرار من جانب الحكومة بأن تحسين تنسيق قطاع الفلاحة المرورية (السقوية) يمثل أولوية وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لتكثيف شبكات الري. ويترأس هذه اللجنة وزير الفلاحة، وتضم ممثلين من الإدارات الوزارية المعنية، وهيئات عامة، ومؤسسات خاصة (مثل مؤسسات سلاسل القيمة). وستتم الاستفادة من هذه اللجنة لتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة إلى المديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية بشأن هذا المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء لجان جهوية في المحافظات المستهدفة (اللجان الجهوية لتكثيف شبكات الري) يترأسها المحافظون كل في نطاق محافظته. وفي نهاية المطاف، سيتم عرض القضايا الإستراتيجية بشأن إعادة استخدام مياه الصرف للنقاش والتوجيه على اللجنة الوطنية لمتابعة إعادة استخدام مياه الصرف.

**30. اللجنة التوجيهية.** بالإضافة إلى هذه اللجان القائمة، سيتم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع تقوم بدور رقابي وأعمال مراجعة لخطط العمل السنوية والموازنات المالية واعتماد تقارير المشروع السنوية التي تعدها وحدة إدارة المشروع. وسيترأس اللجنة التوجيهية للمشروع وزير الفلاحة أو من يمثله وستضم على الأقل المديرية والمؤسسات المهنية التالية: المديرية العمومية لإدارة المياه والشؤون الهندسية في المناطق الريفية، وإدارة التمويل والاستثمار التابعة لوزارة الفلاحة، والمديرية العمومية للدراسات والتنمية الفلاحية، والمديرية العمومية للإنتاج الفلاحي، ووكالة النهوض بالاستثمار من وزارة الفلاحة، ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ووزارة المالية، والمديرية العمومية للصناعات الغذائية الزراعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وممثل من وزارة الشؤون المحلية والبيئة (MALE)، وممثل من كل مديرية من المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية. وستتولى وحدة إدارة المشروع تنظيم اجتماعات سكرتارية للجنة التوجيهية. وسيكون من الضروري تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع في موعد غايته 3 شهور بعد تاريخ سريان المشروع. ولضمان التنسيق الضروري مع مشروع تحسين الإنتاج الحيواني والتسويق، ستكون هناك مشاركة في العضوية الأساسية للجنة التوجيهية للمشروع مع مادام المشروعان لا يزالان جاريتين.



ملاحظة لفرق العمل: الأقسام التالية مستخرجة من النظام، ولا يمكن تنقيحها أو مراجعتها إلا من خلال البوابة الإلكترونية. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.

### و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

سيعمل المشروع على إعادة التأهيل المادي لشبكات الري الموجودة في المناطق الفلاحية، ومعظمها يعمل مع خطوط أنابيب (مواسير) موجودة ويستخدم محطات رفع (ضخ مياه) موجودة، وخزانات، وطرق خدمة قائمة. وبالنسبة لشبكة جيبا وشبكة الحاجب وشبكة مجاز الباب وشبكة تستور، سيكون مطلوباً وجود خزانات توزيع وخطوط أنابيب موصلة. وستشمل أعمال الصرف بالدرجة الأولى دفن خطوط أنابيب صرف تحت الأرض، وإزالة رواسب الطمي من قنوات الصرف الموجودة. محافظة بيجا - شبكة جيبا: شبكة جديدة لإمدادات المياه + إعادة تأهيل المناطق السقوية/المروية (790 هكتاراً)، وتوسيع شبكة الري (331 هكتاراً) - شبكة مجاز الباب: إعادة تأهيل شبكة الري (3791 هكتاراً)؛ وشبكة صرف جديدة (300 هكتار)؛ وطرق خدمات (7 كم) - شبكة تستور: إعادة تأهيل شبكة الري (1406 هكتارات)؛ وطرق خدمات (7 كم) - شبكة قبلاط: شبكة صرف جديدة (1550 هكتاراً)؛ وطرق خدمات (8 كم)، محافظة بنزرت - شبكة ماطر: إعادة تأهيل شبكة الري (1930 هكتاراً)؛ وشبكة صرف جديدة (300 هكتار)؛ وطرق خدمات (10 كم) - شبكتنا غزالة وتيسكرايا: شبكة صرف جديدة (750 هكتاراً)؛ وطرق خدمات (6 كم)، محافظة جندبة: شبكة بو هورثما: إعادة تأهيل شبكة الري (9446 هكتاراً)؛ وشبكة صرف جديدة (2200 هكتار)؛ وطرق خدمات (76 كم) - محافظة نابويل: شبكة قرمبالية: شبكة صرف جديدة (700 هكتار)، محافظة سليانة: - قعفرور - العروسة: إعادة تأهيل شبكة الري (4420 هكتاراً)؛ وشبكة صرف جديدة (245 هكتاراً)؛ وطرق خدمات (52 كم). راميل: شبكة صرف جديدة (200 هكتار)، محافظة صفاقس: - شبكة الحاجب: إعادة تأهيل شبكة الري (450 هكتاراً)؛ وتوسعة جديدة (150 هكتاراً) - الإجمالي: 11 شبكة - إعادة تأهيل شبكة الري (حوالي 22230 هكتاراً تقريباً) - توسعة جديدة (حوالي 480 هكتاراً تقريباً) - شبكات صرف جديدة (حوالي 6240 هكتاراً تقريباً) - إجمالي مساحة خدمات الري الصرف الجديدة والمحسنة 25900 هكتار تقريباً.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

ماركوس فريديش فورباهل، أخصائي أول في مجال التنمية الاجتماعية  
محمد عدنان بيزاويا، أخصائي سياسات وقائية بيئية  
محرز شكشوك، أخصائي سياسات وقائية بيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

التفسير (اختياري)

هل تم تفعيلها؟

السياسات الوقائية

يتم تفعيل هذه السياسة نظراً للأثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بإعادة تأهيل شبكات الري والصرف وتوسيع إحداها. ومعظم المواقع التي سيتم اتخاذ إجراءات تدخلية فيها معروفة، لكن ملامح مجال الإجراءات التدخلية في بعض المناطق غير معروفة بعد (لا تزال المواقع قيد الدراسة) و/أو قد تتباين بحسب عملية الانخراط التشاركية مع الفلاحين المشاركين.

التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك  
نعم (OP/BP 4.01)

ومن الممكن أن ترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية المحددة بأنشطة مكونات البرنامج، لا سيما: المخاطر الهيدرولوجية المرتبطة بأعمال شبكات الصرف، والآثار البسيطة التي عادة ما ترتبط بالأعمال المدنية أثناء أعمال إعادة التأهيل وأنشطة التوسع، ومخاطر التلوث والصرف



الصحي المرتبطة باستخدام مياه الصرف المعالجة، والمرتبطة بأعمال المناولة أثناء عمليات الإحلال الممكنة لأنابيب إسمنت الأسبستوس. تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية. وسيعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على فحص واستبعاد المشروعات الفرعية في فئة التصنيف ألف. وتم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية نظرًا لأن التصميم الفني لا يزال قائمًا - والمواقع معروفة. وسيتم إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي عند الانتهاء من التصميم الفني، واتباع الأحكام الواردة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين.

وسيتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أحكامًا لضمان معالجة الجوانب الخاصة بالعمالة وتشمل استبعاد عمالة الأطفال وإدارة تدفق العمالة في الوثائق المعدة أثناء تنفيذ المشروع، وتشمل تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ووثائق المناقصات، عقود الأشغال المدنية. وسيعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على ضمان التشاور الملائم مع المستفيدين من المشروع، لا سيما حول زيادة التعرّف، وسيتم تقييم الرغبة في الدفع أثناء عملية تخطيط تغيير التعرّف. وجميع الأراضي التي استقادت من تحسين شبكات الري هي أراضٍ زراعية، والغالبية العظمى منها (أكثر من 95%) تتم إدارتها في إطار شبكات الري التي سيتم تحسينها.

وسيتضمن تضمين مشاركة أصحاب المصلحة أثناء التخطيط في تصميم أدوات السياسات الوقائية للمشروع. وسيتم الرجوع إلى جميع وثائق السياسات الوقائية المعدة (تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطط عمل إعادة التوطين) والتشاور بشأنها، وسيكون من السهل الوصول المادي إليها من جانب المتضررين من المشروع على مستوى المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية قبل تنفيذ أي مشروع فرعي وبالصيغة الورقية. وتم عقد ورشة عمل تشاورية حول إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، 2017. وتم الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في تونس وعلى موقع البنك الدولي الخارجي على شبكة الإنترنت في 15 مارس/أذار 2018.

لم يتم تفعيل هذه السياسة. وبناء على المعلومات الحالية، فإن الأنشطة المعروفة لن تؤثر على الموائل الطبيعية، وستعمل المشروعات الفرعية المستقبلية على استبعاد هذه الآثار.

الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك  
(OP/BP 4.04) لا

لم يتم تفعيل هذه السياسة. وبناء على المعلومات الحالية، فإن الأنشطة المعروفة لن تؤثر على الغابات، وستعمل المشروعات الفرعية المستقبلية على استبعاد هذه الآثار.

الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك  
(OP/BP 4.36) لا

على الرغم من أن هذا المشروع لا يخطط لتمويل مبيدات الآفات، فإنه سيساند تكثيف الفلاحة وتنوع إنتاجها وهو ما ينتج عنه زيادة استخدام مبيدات الآفات. وتم إعداد خطة لمكافحة الآفات وسيتم الإفصاح عنها قبل التقييم المسبق للمشروع.

مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09) نعم

نظرًا لأن تونس غنية بالآثار التاريخية، وعلى الرغم من أن أعمال الإنشاءات ترتبط بالدرجة الأولى بإعادة تأهيل البنية التحتية القائمة، سيتم تطبيق الإجراءات الخاصة بالعثور على الاكتشافات الأثرية عن طريق الصدفة الواردة في ملحق مرفق بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء الأشغال المدنية.

الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) نعم

لن تتأثر سلبيًا أي مجموعات يمكن وصفها بأنها شعوب أصلية وفق التعريفات الواردة في منشور سياسة العمليات رقم (OP 4.10) كما أنها ليست منتفعة من المشروع.

لا الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)

يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا للأثار المحتملة للاستحواذ على الأراضي (مصادرة الأراضي) بصورة قسرية المرتبطة بإعادة تأهيل شبكات الري والصرف وتوسيع إحداها. وستقتصر هذه الأثار على فقدان الأراضي الزراعية أو فقدان سبل الوصول إليها. ولن يحدث أي تشريد (نزوح) مادي في إطار هذا المشروع. وعلى الرغم من تحديد شبكات الري التي ستتم إعادة تأهيلها، لم يتحدد بعد المسار الدقيق لمعظم خطوط الأنابيب (المواسير) وقنوات الصرف، نظرًا لأن التصميم الفني النهائي سيكون مستندًا إلى اعتبارات الطلب. ومن المحتمل إنشاء بعض خزانات التوزيع ومحطات ضخ المياه (محطات الرفع) الصغيرة. ولم يتم بعد تحديد ملامح مجال الإجراءات التدخلية في بعض المواقع، وقد تختلف هذه الملامح نتيجة عملية الانخراط التشاركي مع الفلاحين المستفيدين.

إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)

وقام البلد المقترض بإعداد إطار تخطيط إعادة التوطين أثناء مرحلة إعداد المشروع لضمان الإعداد الملائم لأدوات ووثائق إعادة التوطين من أجل الاستثمارات التي تتطلب نزع ملكية الأراضي بصورة قسرية. وتم دمج خطوات فحص ضمن إطار تخطيط إعادة التوطين، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمشروع لضمان إعداد أدوات تخفيف المخاطر لجميع المواقع المعنية باتتبع الإرشادات التي وردت في إطار تخطيط إعادة التوطين. وقام البلد المقترض بإجراء مشاورات مع الجمهور بشأن إطار تخطيط إعادة التوطين في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، 2017.

لا يتضمن هذا المشروع أي تمويل لإنشاء سدود جديدة. لكن أيًا ما كان الأمر، يعتمد العديد من شبكات الري التي ستتم إعادة تأهيلها على السدود الكبرى القائمة لإمدادها بالمياه. وقد قدم المقترض (البلد المقترض) تقييمات سابقة بشأن سلامة السدود أو توصيات للتحسينات المطلوبة في السدود القائمة، وتبين هذه التقييمات أدلة وشواهد توضح أنه: (أ) هناك برنامج يجري تشغيله بالفعل بشأن سلامة السدود، و(ب) تم بالفعل إجراء أعمال فحص شاملة وتقييمات سلامة للسدود القائمة وتم توثيق ذلك. وقام فريق العمل، أثناء مرحلة الإعداد، بمراجعة الوثائق التي قدمها البلد المقترض ووجد أن إجراءات سلامة السدود المطبقة ملائمة وتستوفي متطلبات سياسات البنك الدولي. وتم التخطيط بالفعل لبعض الإجراءات المطلوبة من جانب البلد المقترض، وستتم متابعة تنفيذها في مرحلة التنفيذ.

سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)

سيتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لإمداد بعض شبكات الري بالمياه من السدود التي يغذيها حوض مجردة المشترك مع الجزائر. وستركز الأعمال المقترحة بالدرجة الأولى على إعادة التأهيل أو إدخال إضافات طفيفة أو تعديلات بسيطة على شبكات الري القائمة. ولما كان الأمر كذلك، من المتوقع ألا تتأثر سلبيًا كمية أو جودة المياه المتاحة لمجاري المياه الأخرى. وتم إعداد الاستثناء من شرط إحاطة المسؤولين عن مجاري المياه الأخرى والتوقيع عليه من جانب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 11 يناير/كانون الثاني، 2018.

المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)

الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروع ليست محل نزاع.

لا المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)



## قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

### أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:

معظم الأشغال تمثل أعمال إعادة تأهيل بسيطة ليس لها تأثير كبير فيما عدا تلك الأشغال المرتبطة بالأعمال المدنية. ومن الممكن أن ترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية المحددة بأنشطة مكونات البرنامج، لا سيما: المخاطر الهيدرولوجية المرتبطة بأعمال شبكات الصرف، ومخاطر التلوث والصرف الصحي المرتبطة باستخدام مياه الصرف المعالجة لتوسعة شبكة الحجاب (صفاقس)، والمرتبطة بأعمال المناولة أثناء عمليات الإحلال الممكنة لأنابيب إسمنت الأسبستوس. ومن الممكن أن يؤدي تكثيف وتنويع الفلاحة إلى زيادة استخدام المبيدات وظهور المخاطر المرتبطة بذلك. وقد يتم القيام ببعض أعمال الإنشاءات في محيط البنية التحتية لشبكات الري التي ستم إعادة تأهيلها أو في منطقة حق الطريق حيث من الممكن أن ينجم عن إقامة شبكة الصرف فقدان للأصول والممتلكات أو سبل الوصول إليها. وقد ترتبط بعض المخاطر البيئية والاجتماعية الأخرى بحالة وسلامة السدود من أجل الإمدادات المستدامة للمياه. وسيقتصر نزع الملكية القسري للأراضي على حالات صغيرة النطاق بصفة مؤقتة أو دائمة لأغراض إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة، مثل خطوط الأنابيب (المواسير) وقنوات الصرف، أو بالنسبة للخزانات ومحطات الرفع وغير ذلك من المباني والإنشاءات المطلوبة في عملية توسعة شبكات الري. ولن يكون من الضروري حدوث أي تشريد (نزوح) مادي للأفراد في إطار هذا المشروع. وجميع الأراضي التي استفادت من تحسين شبكات الري هي أراضي زراعية، والغالبية العظمى منها (أكثر من 95%) تتم إدارتها في إطار شبكات الري التي سيتم تحسينها.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع: قد ينجم عن تكثيف الفلاحة تلوث للمياه في مجرى شبكات الري وتدهور للتربة إذا لم تتم المعالجة على نحو مناسب. وسيكون لبرنامج شبكات الري أثر إيجابي على استهلاك الطاقة بفضل زيادة كفاءة أنظمة وشبكات الري.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها. سيتم تشجيع ممارسات الإدارة الآمنة للتربة. ومن شأن مساندة تطوير سلاسل القيمة تحليل مدى ملاءمة الفلاحة العضوية. وسيتم تشجيع الاستخدام المعقول للمبيدات في الزراعة التقليدية. وستتبع مواقع البنى التحتية الخطية التي ستم إعادة تأهيلها في الأغلب الأعم المسارات القائمة. وبالنسبة لمواقع الإنشاءات والمباني الجديدة مثل الخزانات الصغيرة، سيتم تحديد المواقع مع أخذ نتائج المشاورات مع الجمهور في الحسبان.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها. سيتم إجراء مسح للسياسات الوقائية قبل بدء أعمال الإنشاءات الخاصة بكل شبكة ري، وسيتم تمويل كل مشروع فرعي خاص بالبنية التحتية في إطار آلية المنح المقابلة. وستستبعد عملية المسح المشروعات الفرعية في فئة التصنيف البيئي ألف، وهي المشروعات الفرعية التي تنطوي على آثار سلبية على ما يلي: (1) الموائل الطبيعية؛ (2) الموارد الحرجية؛ (3) التراث الحضاري والمواقع الأثرية؛ (4) المناطق الكبيرة المصنفة بوصفها حساسة أو جزءاً من التراث العالمي؛ (5) المسارات الكبيرة للأراضي التي تؤدي إلى إعادة توطين قسرية للمتضررين أو فقدان هائل للدخل. وتمت مراجعة تقارير سلامة السدود المقدمة إلى الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى المرتبطة بالفحص السمعي والتفتيش السنوي لأربعة سدود، ووجد أنها كاملة وذات نوعية جيدة. وستقوم الحكومة بتنفيذ ومتابعة توصيات محددة من هذه التقارير في إطار أعمال الإشراف على المشروع. وقام البلد المقترض بإعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية لفحص وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية أثناء أعمال الإنشاءات وتشغيل الشبكات. وتم إعداد خطة لمكافحة الآفات للمساعدة في التعامل مع مخاطر التلوث المرتبطة بتكثيف الفلاحة.

وستتبع الأنشطة التي يمولها المشروع خطوات عملية المسح (الفحص) البيئي من خلال صحيفة وقائع تشخيص الجوانب البيئية والاجتماعية تحدد حجم الآثار السلبية للمشروعات الفرعية على الإنسان والبيئة الحيوية الطبيعية وأدوات الحماية المطلوبة. وبناء على المعلومات الواردة في صحيفة الوقائع، من الممكن تحديد ما إذا كان مطلوباً إجراء تقييم أثر اجتماعي وبيئي تام أو خطة للإدارة البيئية والاجتماعية لتحديد المخاطر المتوقعة والتدابير ذات الصلة التي تهدف إلى الحد منها أو تفاديها. وسيتم تضمين تدابير التخفيف التي تم تحديدها في أداة الحماية المشار إليها في وثائق الشروط والمواصفات الخاصة بشركات التشغيل والمقاولين. وفي مرحلة التنفيذ، وكما يتضح في قائمة الفحص الخاصة بأنشطة المسح، سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية و/أو تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بمواقع محددة ومراجعتها واعتمادها والإفصاح عنها في تونس قبل بدء الأشغال المدنية. وسيتم الرجوع إلى جميع وثائق السياسات الوقائية المعدة (تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية)، وسيكون من السهل الوصول للمادي إليها من جانب المتضررين من المشروع على مستوى المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية قبل تنفيذ أي مشروع فرعي.

وقام البلد المقترض بإعداد إطار تخطيط إعادة التوطين لتوجيه عملية إعداد أدوات السياسات الوقائية من أجل الاستثمارات التي تتطلب نزع ملكية مؤقتاً أو دائماً للأراضي لأغراض إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة، مثل خطوط الأنابيب (المواسير) وقنوات الصرف، أو بالنسبة للخزانات ومحطات الرفع وغير ذلك من المباني والإنشاءات المطلوبة في عملية توسعة شبكات الري.



والبلد المقترض على وعي وبيئة بالسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي والإجراءات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم وحدة إدارة المشروع بالاستعانة بأخصائي شؤون بيئية واجتماعية، وسيكون مسؤولاً عن تطبيق قائمة الفحص الخاصة بأنشطة المسح، ومتابعة إجراءات التخفيف من المخاطر الخاصة الواردة في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لمواقع محددة ورفع التقارير بشأنها.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

سيحقق هذا المشروع منافع مباشرة للمنتجين الفلاحين في برامج ري مختارة، وهم الذين سيحصلون على خدمات ري وصرف جديدة أو محسنة، ومساعدة لتكثيف النشاط الفلاحي والنفاذ إلى الأسواق. وتضم قائمة المنتفعين بالمشروع مزيجاً من صغار الفلاحين وأصحاب الحيازات المتوسطة وشركات فلاحة عمومية وخاصة تستخدم أراض عمومية في نطاق نفوذ المشروع. وسيحدد هذا المشروع، من خلال عملية اختيار تشاركية بالتشاور مع المستفيدين، آليات لاستهداف شرائح السكان المحرومة ومجموعات الشباب والخريجين المتعطلين عن العمل والنساء لتقديم مساندة في مجال أنشطة الأعمال وإجراءات بناء القدرات، ومن ثم الحد من عدم المساواة التي تعاني منها النساء من حيث توفير فرص العمل والتدريب في قطاع الفلاحة.

وقام البلد المقترض بإعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية لفحص وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية أثناء أعمال الإنشاءات وتشغيل الشبكات. وتم إعداد خطة لمكافحة الآفات للمساعدة في التعامل مع مخاطر التلوث المرتبطة بتكثيف الفلاحة. وقام البلد المقترض بإعداد إطار لسياسة إعادة التوطين لفحص وتخفيف الآثار المترتبة على نزع ملكية الأراضي، وسيقوم بإعداد أدوات السياسات الوقائية المطلوبة أثناء إعداد المشروع.

وتم التشاور والنقاش بشأن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة مكافحة الآفات وإطار تخطيط إعادة التوطين مع العديد من أصحاب المصلحة (وكان بينهم ممثلون للمؤسسات الوطنية والجهوية والمحلية الرئيسية ومنظمات غير حكومية) أثناء إحدى ورش العمل الوطنية (في بنزرت في 15 - 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2017). وتمثلت التوصيات والتعليقات والملاحظات الرئيسية فيما يلي: (1) تعزيز البحث العلمي من أجل تحسين ومتابعة جودة مياه الصرف لأغراض الري؛ (2) تأمين إمدادات المياه من السدود التي تتأثر قدرتها بصورة متزايدة بسبب تراكم الطمي؛ (3) التنظيم المؤسسي على المستوى الجهوي؛ (4) ضرورة وجود مساعدة فنية لتنفيذ ومتابعة جوانب السياسات الوقائية على المستوى الجهوي وإعداد التقارير في هذا الشأن. وفيما يتعلق بإطار تخطيط إعادة التوطين، تم طرح أسئلة حول إجراءات مصادرة (نزع ملكية) الأراضي وإعداد خطط عمل إعادة التوطين، وتفصيل عملية تقييم التجهيزات الأرضية، وتم إيضاح هذه الأسئلة على نحو مرض لأصحاب المصلحة.

وسيتم توفير آلية لمعالجة المظالم من أجل النظر في جميع الأسئلة والاستفسارات والتعليقات والملاحظات والشكاوى التي تخص هذا المشروع. وتغطي هذه الآلية الجوانب الاجتماعية والبيئية وتتعامل مع مشكلات نزع ملكية الأراضي، أو الآثار البيئية، أو القضايا والمشكلات الأخرى المرتبطة بالمشروع (على سبيل المثال، التعويضات والتقييم، أو مظاهر الإزعاج، أو الأضرار المتأثرة من أعمال الإنشاءات). وستغطي هذه الآلية مراحل عديدة وتتضمن حسماً للمظالم من جانب هيئات محلية ودون وطنية ووطنية معنية بالمشروع.

وسيتم تطبيق هذه الآلية من بداية المشروع، ومن الضروري أن تستمر حتى إتمام أعمال تنفيذ المشروع مع عدم حرمان المتضررين من المشروع من اللجوء إلى القضاء. وأثناء المشاورات مع الجمهور، تمت مناقشة آلية معالجة المظالم، ومدى مشروعيتها، والإجراءات الداعمة لها التي يوليها البنك الدولي أهمية كبرى.

وتم الإفصاح عن النسخة النهائية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة مكافحة الآفات وإطار تخطيط إعادة التوطين في تونس من خلال موقع وزارة الفلاحة على شبكة الإنترنت ومن خلال الموقع الخارجي للبنك الدولي على شبكة الإنترنت في 15 مارس/أذار 2018.

وسيتم إعداد أدوات تخص مواقع بعينها والإفصاح عنها لكل شبكة قبل بدء أعمال الإنشاءات. وستخضع جميع وثائق السياسات الوقائية (تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطط عمل إعادة التوطين) المعدة في إطار هذا المشروع لمشاورات مع الجمهور. وستتاح أدوات الإجراءات الوقائية بصورة مادية للمتضررين من المشروع على مستوى المديرية الجهوية للتنمية الفلاحية في صورة ورقية قبل تنفيذ أي مشروع فرعي.

## ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها	تاريخ تلقي البنك للوثيقة	تاريخ التقديم لغرض الإفصاح	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الموجز الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
	07 ديسمبر/كانون الأول، 2017	15 مارس/أذار، 2018	

الإفصاح داخل البلد المعني

تونس

15 مارس/أذار، 2018



ملاحظات وتعليقات

<http://www.agriculture.tn/images/PIAIT1.pc>

خطة العمل/إطار/عملية وضع السياسات بشأن إعادة التوطين:

تاريخ التقديم لغرض الإفصاح

15 مارس/آذار، 2018

تاريخ تلقي البنك للوثيقة

07 ديسمبر/كانون الأول، 2017

الإفصاح داخل البلد المعني

تونس

15 مارس/آذار، 2018

ملاحظات وتعليقات

<http://www.agriculture.tn/images/PIAIT2.pc>

خطة إدارة مكافحة الآفات

تاريخ التقديم لغرض الإفصاح

15 مارس/آذار، 2018

تاريخ تلقي البنك للوثيقة

07 ديسمبر/كانون الأول، 2017

هل تم الإفصاح عن هذه الوثيقة قبل التقييم المسبق؟

نعم

الإفصاح داخل البلد المعني

تونس

15 مارس/آذار، 2018

ملاحظات وتعليقات

<http://www.agriculture.tn/images/PIAIT3.pc>

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.

في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي

هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية أو مدير قطاع الممارسات بمكتب المنطقة باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟

نعم



هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟  
نعم

منشور سياسة العمليات 4.09 بشأن مكافحة الآفات

هل يعالج التقييم البيئي القضايا المتعلقة بمكافحة الآفات على الوجه الملائم؟  
نعم

هل يتطلب إجراء خطة منفصلة لمكافحة الآفات؟  
نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قام أحد أخصائيي الإجراءات الوقائية أو مدير المشروع باستعراض خطة مكافحة الآفات والموافقة عليها؟ وهل تم تضمين متطلبات خطة مكافحة الآفات في تصميم المشروع؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل قام فريق المشروع بإدراج أخصائي مكافحة آفات؟  
نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) - الموارد الحضارية المادية  
هل يشتمل التقييم البيئي على الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتملكات الثقافية؟

نعم  
هل يدمج الاعتماد/القرض آليات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على الممتلكات الثقافية والحضارية؟  
نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) - إعادة التوطين القسرية

هل أعد المشروع خطة/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات لإعادة التوطين (حسب الاقتضاء)؟  
نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت الوحدة المعنية بالإجراءات الوقائية أو مدير الممارسات باستعراض هذه الخطة؟  
نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37) - سلامة السدود

هل تم إعداد خطط لسلامة السدود؟  
لا ينطبق

هل تم استعراض وثيقة المهام والصلاحيات، وتكوين لجنة مستقلة من الخبراء وموافقة البنك عليهما؟  
لا ينطبق

هل تم إعداد خطة استعداد لمواجهة حالات الطوارئ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لزيادة وعي الجمهور والتدريب؟  
لا ينطبق

منشور سياسة العمليات (OP 7.50) - المشروعات على المجاري المائية الدولية

هل تم إخطار البلدان المشاطئة الأخرى بالمشروع؟  
لا

إذا كان المشروع يندرج ضمن قائمة الاستثناءات المتعلقة بشرط الإخطار، فهل أجازته الإدارة القانونية، وهل تم إعداد مذكرة ورفعها إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون المنطقة؟  
نعم

هل وافق مكتب نائب الرئيس لشؤون المنطقة على هذا الاستثناء؟  
نعم



سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

نعم

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

نعم

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟

نعم

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

نعم

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

نعم

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

فرانسوا أونيموس

اختصاصي أول في إدارة الموارد المائية

ديفيد أوليفيه تريغير

خبير اقتصادي أول في مجال الزراعة

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

السيدة/كلثوم حمزاوي

مدير عام التعاون الدولي

k.hamzaoui@mdci.gov.tn

الجهات التي تتولى إدارة تنفيذ المشروع



وزارة الفلاحة والموارد المائية  
رضا غبوش  
المدير العام  
ri.gabouj@yahoo.fr

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
هاتف: (202) 473-1000  
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:	فرانسوا أونيموس ديفيد أوليفيه تريغير
--------------------------	---

اعتمدها:

المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:	نينا تشي	22 مارس/آذار، 2018
مدير قطاع الممارسات:	كارمن نوناي	23 مارس/آذار، 2018
المدير القطري:	توني فير هايجن	23 مارس/آذار، 2018

ملاحظة لفرق العمل: إلى هنا ينتهي المحتوى الذي أنتجه النظام، ومن هنا يمكن البدء في مراجعة وتنقيح هذه الوثيقة. يرجى حذف هذه الملاحظة عند الانتهاء من الوثيقة.